

2023/32 .

واردات عدد.....
13 أكتوبر 2023
A
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 10 أكتوبر 2023 بين

الدولة التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة

فصل وحيد :

تتم الموافقة على اتفاقية التمويل الملحقة بهذا القانون والمبرمة بتونس بتاريخ 10 أكتوبر 2023 بين الدولة التونسية ومجموعة من البنوك المحلية بمبلغ على التوالي مائتان وثلاثة عشر (213) مليون أورو وثلاثة عشر (13) مليون دولار أمريكي لتمويل ميزانية الدولة.

2023/32 .

قصد تعبئة الموارد الضرورية لتمويل ميزانية الدولة المنصوص عليها بقانون المالية لسنة 2023 وبالنظر لمحدودية مبلغ القرض المجمع بالعملة الذي تمت تعبئته بتاريخ 16 ماي 2023 وباعتبار عدم إمكانية تعبئة الموارد الخارجية المبرمجة مع الممولين التقليديين الخارجيين الذين يشترطون إبرام تونس اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي والذي تبين مع تقدم المفاوضات أن الشروط التي قدمها الصندوق يمكن أن تؤدي إلى تداعيات سلبية على السلم الاجتماعي، قامت وزارة المالية بتاريخ 10 أكتوبر 2023 بإبرام اتفاقية تمويل مع مجموعة من البنوك المحلية بمبلغ على التوالي مائتان وثلاثة عشر (213) مليون أورو وثلاثة عشر (13) مليون دولار أمريكي.

وتجدر الإشارة إلى أن تعبئة هذا التمويل تدرج في إطار تنويع مصادر تمويل ميزانية الدولة وذلك بالاستفادة من موارد الإيداعات بالعملة لغير المقيمين الموجودة لدى البنوك المحلية، مما يمكن من:

- المساهمة في استقرار احتياطي العملة باعتبار المحافظة على مدخرات الشركات غير المقيمة بتونس وعدم تحويلها للخارج.
- التخفيف على السوق المالية الداخلية بالدينار التي تعرف شحا في السيولة.

الشروط المالية:

يخضع هذا التمويل للشروط المالية التالية حسب اختيار البنك:

مدة التمويل	الأورو		الدولار	
	نسبة فائدة متغيرة	نسبة فائدة ثابتة	نسبة فائدة متغيرة	نسبة فائدة ثابتة
1 سنة	أوريبور 6 أشهر + 0.40%	4.45%	ليبور 6 أشهر + 0.20%	5.85%
2 سنتان	أوريبور 6 أشهر + 0.75%			
3 سنوات	أوريبور 6 أشهر + 1.00%	4.50%	ليبور 6 أشهر + 0.75%	5.80%

التسديد دفعة واحدة عند نهاية مدة التمويل

وتعتبر هذه الشروط مقبولة خاصة في ظل محدودية فرص التمويل المعروضة حاليا على الدولة التونسية وذلك باعتبار عدم تمكن تونس من:

- تعبئة التمويلات التقليدية المشروطة بإبرام برنامج جديد مع صندوق النقد الدولي،
- إصدار قرض رقاعي بالسوق المالية العالمية باعتبار تراجع ترقيمها السيادي وبالتالي ارتفاع كلفة الإصدار بهذه الأسواق.

يلخص هذا الجدول مساهمة كل بنك في هذا التمويل:

(المبلغ بالمليون)

المجموع		دولار		أورو			البنوك		
دولار أمريكي	أورو	أبوبر 6 أشهر + %0.2	%5.85	أوبوبر 6 أشهر +					%4.45
				1%	%0.75	%0.4			
-	30					30	بنك BH	1	
-	30					30	بنك الأمان	2	
-	30					30	التجاري بنك	3	
-	25					25	بنك تونس العربي الدولي	4	
-	20			15	5		الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة	5	
5	15	5				15	الشركة التونسية للبنك	6	
-	15					15	البنك التونسي	7	
-	10					10	البنك العربي لتونس	8	
-	10			10			مصرف الزيتونة	9	
-	10					10	البنك الوطني الفلاحي	10	
-	5			5			مصرف شمال إفريقيا الدولي	11	
-	5					5	بنك البركة تونس	12	
-	4					4	البنك التونسي الليبي	13	
3	1		3			1	بنك الوفاق الدولي	14	
3	-	3					بنك تونس العالمي	15	
-	2					2	المؤسسة العربية المصرفية تونس	16	
2	-	2					البنك التونسي الكويتي	17	
-	1				1		بنك تونس والإمارات	18	
13	213	10	3	5	26	166	المجموع	16	
		13			213		المجموع العام		

موضوع القانون المعروض هو الموافقة على اتفاقية التمويل المصاحبة.